

وقال ابو بصير بكير المسوق الرضا كما حضر تكبيرة الافتتاح ويقول
ناخذ من جاء بعد ما كبر الامام الرابعة بكبر فاذا سلم الامام
قضى ثلث تكبيرات عنده وعليه الفتوى وعندها فائتة الصلوة وفكر
في المحيطان محمد بن ابي يوسف في هذه الصورة ويقضي المسوق ما فائتة
من التكبيرات متواليه من غير دعاء لئلا ترقع قبل فراغه فتبطل صلوة
فاذا هو رفعت على الاكتفاء فيل فراغه يقطع التكبير لانهما بطلت
وقيل وضعها على الاكتاف لا تبطل وان رفعت عن الارض ولا ترقع
الا يدي في صلوة الجنائزة الا في التكبيرة الاولى فلا ظاهر الرواية وكثير
من مشايخ بلخ اخذوا الرواية عند كل تكبير وهو قول الاثني عشرية
وتقوم الامام بخذاء صدره الميت ذكر كان او انشئ في ظاهر الرواية
وعن ابي بصير انه يقوم بخذاء وسط المرأة وكذا للرجل في رواية والحنبل
صموظا هو الرواية ويستحب ان يصفوا ثلث صفوف حتى لو كان سبعة
يتقدم احد في الامامة ويقف وراءه ثلثة ووراءهم اثنتان ثم واحد
وافضل صفوف الجنائزة آخرها بخلاسا من الصلوات ولو اخطأوا
في الوضوء وضعوا راسهم مما يلي يسار الامام الامام جازر الصفة
وان تمدده فقد اساء واجازت وتكره الصلوة عليه في مسجد

جماعة

جماعة عندنا وقال الشافعي واحمد لا بأس بالوقوف وضعت خارج
المسجد والامام وبعض النجوم معها والباقي في المسجد والصفوف
متصلا لا تكرر ولو وضعت على باب المسجد والامام والوقوف في المسجد
اختلف المشايخ فيه ومن دفن ولم يصل عليه صلوة على قبره مالم
يغلب على الظن انه تفتت ولا يصل على عضوا الا اذا كان في حكم الكل
بان وجد اكثر الميت او النصف ومعه الرأس بخلاف ما لو وجد نصفه
مشقوقا بالطول ولا يصل على باطنه ولا تقاطع طرفه اذا قتل حال
الحرب ولا في اللان وان قتل بعد وضع الحرب او رماها يضيق عليها
وحكم محمد المقتولين بالعقبية والمجاورين في المصير بالليل حكم قطع
الطرف ومن قبل احد ابويه لا يصل عليه ومن قبل ثلثة يصل عليه خلافا
لا يكون ومن يعمد عليه يوم غمروا لادبه بالسهم لا يركب من رماه الا اذا
لوضعه اكثر حيا ولا لا يصل عليه وان سبي صبي ومات فان لم ينسب
معه احد ابويه يصل عليه وان سبي معه احداهما لا يصل عليه الا ان اسلم
احدهما او اسلم الصبي بنفسه وكان يعقل الاكل والنسب
في حمل الجنائزة عندنا ان يحملها اربعة نفر من جوانبها الاربعه خلافا